# السلطان حدد 12 أولوية للمرحلة المقبلة

## حذر من إفساد من وصفهم بالمرشحين «الدفيعة» للانتخابات

محيي عامر

**12 أولوية حددها مرشح الدائرة الثانية النائب السابق خالد السلطان للمرحلة المقبلة، مطالبا الحكومة بالتعاون مع المجلس من اجل تنفيذها.**

أعلن مرشح الدائرة الثانية النائب السابق خالد السلطان اولوياته للمرحلة المقبلة في حال وصوله الى مجلس الأمة، متضمنة 12 أولوية، مشددا على أن السلطة التنفيذية هي التي تملك التنفيذ، وأن أهم القنوات في التأثير على مسار السلطة التنفيذية هي التعديل على خطط التنمية، والرد على برنامج الحكومة والخطاب الأميري، ومن خلال ميزانية الدولة والنصح لأعضاء الحكومة، وهذه مسؤولية جماعية لأعضاء مجلس الأمة، يحتاج نفاذها إلى التعاون بين الأعضاء على تبني قائمة الأولويات.

واكد السلطان، في تصريح صحافي، أنه من أجل تنفيذ الأولويات يجب وصول النواب المخلصين ذوي الأمانة الصادقة، ممن لا يهدفون الى التكسب والمصالح الشخصية، محذرا من إفساد من وصفهم بالمرشحين "الدفيعة" للانتخابات، الذين يدفعون اليوم ليأخذوا غدا من المال العام عقودا، وعلى حساب حقوق ومصالح الشعب الكويتي، فنسأل الله ألا يمكنهم من أمر العباد والبلاد.

وعرض السلطان أولوياته الـ12 في مختلف المجالات، وجاءت كالتالي:

استكمال مسيرة تطبيق وتحكيم شرع الله عز وجل، واعادة هيكلة أجهزة الدولة بما يحقق كفاءة وسرعة انجاز معاملات وخدمات الدولة وبما يؤهلها للعمل وفق خطط تنموية هادفة، وتحديث خطة التنمية واستكمال وتصحيح مكوناتها والعمل على التنفيذ الجاد من قبل فريق مجلس الوزراء.

وكذلك الاستدراك العاجل لخلق فرص عمل لما يقارب 400 ألف من الشباب الكويتيين للسنوات الـ15 القادمة في القطاع الخاص، واحداث ثورة وارتفاع في مستوى وسعة التعليم العام والجامعي وتشجيع دعم بناء قطاع خاص وقفي للتعليم.

إضافة إلى رفع كفاءة وسعة الخدمات الطبية والحكومية بالاستعانة باتفاقات مع مؤسسات طبية عالمية لإعادة تنظيم وتأهيل الخدمات الطبية الحكومية، وتدريب العاملين في النظام وإعادة رسم نظام تقديم الخدمة، وتشجيع بناء قطاع خاص وقفي للخدمات الطبية، وإعادة هيكلة نظام الرعاية الإسكانية، وتوفير الأعداد الكافية من القسائم السكنية إلى السوق.

وتضمنت أيضا إعادة هيكلة الاقتصاد الكويتي، تعظيم وتنمية القطاع الخاص المنضبط وبناء قطاع واسع لمبادرات المشاريع الصغيرة، وإعادة تنظيم وبناء نظام تقديم الخدمة لمؤسسات الدولة المختلفة وتأهيلها وفق معايير ضبط الجودة كنظام "Iso" أو ما يعادلها، وتنمية مصادر الدخل البديل عن النفط للاقتصاد الكويتي ورفع مستوى دخل الأسرة يبنى على أساس العطاء الفكري وتميز الطاقة البشرية، وتنمية مصادر بديلة لميزانية الدولة، على أن يدخر دخل النفط في استثمارات مستقبل الأجيال القادمة، وتحقيق الأمن بالعمل بما يرضي الله، ثم تأمين الأمن الداخلي بالعدل والتنمية والأمن الخارجي بالاتحاد الخليجي بما يتوافق مع خاصية كل دولة، وفق الاتفاقات الدولية، والارتباط المصلحي مع اقتصادات الدول الكبرى والتكتلات الاقتصادية العالمية.

صورة أرشيفية لأحد مراكز الاقتراع في الدائرة الخامسة

> نجاح تنفيذ «التنمية» يتطلب تعاون السلطتين وتبني قائمة الأولويات

## المحيلبي يطالب باستقلالية القضاء إدارياً ومالياً

عبدالله المحيلبي

أوضح الوزير الأسبق مرشح الدائرة الأولى عبدالله المحيلبي ان القضاء الكويتي غير قابل للطعن به بأي شكل من الاشكال، حيث اثبت حياديته ونزاهته على مر السنين، لكننا نتحدث عن استقلاليته ماليا واداريا، مطالبا بتطبيق المادة 50 من الدستور الخاصة بفصل السلطات، متحدثا عما اثير مؤخرا حول شطب النائب السابق فيصل المسلم من قائمة المرشحين والدور التاريخي للقضاء الذي صحح المسار وانتصر للثوابت والدستور، مشيرا الى ان المسلم احد دروع محاربة الفساد لاسيما انه لم يقبل يوما المزايدة.

وطالب المحيلبي في تصريح له أمس بإعادة النظر في التشكيل الحكومي، خاصة بعد الاخفاقات المتلاحقة للحكومات السابقة خلال السنوات الاربع الماضية، مشيرا الى ان الاختيار الديمقراطي للناخبين في تشكيل مجلس الامة لابد ان يقابله تشكيل حكومي متوازن لاحداث التجانس المنشود بين السلطتين، داعيا الى احترام ما يخرج من قلب الارادة الشعبية، مؤكدا ضرورة وجود جهات استشارية متخصصة وعلمية تقدم العون للجهات الحكومية دون محاصصة، "ومن المعروف ان البطانة الفاسدة تفسد والصالحة تبني".

ولفت الى ان الاصلاح يتطلب من الحكومة مراجعة القوانين الحالية فهناك قوانين معطلة مثل قانون المرأة وقانون ذوي الاحتياجات الخاصة وقوانين اخرى كثيرة متعلقة بالتنمية، مشددا على اهمية البدء بمراجعة قوانين الفساد التي تتطلب قوانين جديدة تحد منه "فقد وصل الفساد للاسف الى ابواب السلطة التشريعية"، متسائلا: لماذا تتصف القرارات الحكومة بالوقتية وتعتبر ردود افعال؟

وتطرق المحيلبي الى منظومة التنمية والاقتصاد، موضحا استحالة تطبيق خطة التنمية الحالية دون استراتيجيات واضحة المعالم فلابد اولا من تعديل قانون الشركات وتسهيل الاجراءات وخلق بيئة سياسية مستقرة.

# الشايع: أرفض تحويل القضايا إلى الشارع

## شدد على أن ما حدث في «الإرادة» لا يدل على أصالة الكويتيين

اكد مرشح الدائرة الثالثة هشام الشايع أن مشاركة المرأة في العمل السياسي جاءت متأخرة إلا أن هذه المشاركة أصبحت أساس الصمود وجاءت بأربع نساء إلى مجلس الأمة في الانتخابات الماضية، مشددا على أنه لا فرق بين الرجل والمرأة في هذا العمل بل كلهم أعضاء مجلس أمة وكل مسؤول عن أدائه.

وقال الشايع خلال الندوة النسائية التي اقامها انه يرفض النزول إلى الشارع وتحويل قضايا وهموم الناس إليه، مشيرا الى انه يجب ألا يتحول تطبيق القانون من وإلى الشارع "فهذا البلد الذي تخطى مرحلة الغزو حتما سيتخطى الأزمات التي يمر بها اليوم".

وذكر أن المجلسين التنفيذي والتشريعي هما اللذان قادا المواطن الكويتي إلى اللجوء للشارع للمطالبة بأبسط حقوقه وهو الحق بأن يتوظف وهو الحق الذي يكفله له الدستور من خلال المادة 41 التي تنص على أن كل كويتي له الحق في أن يعمل ويحدد وظيفته، مشيرا إلى أن اليوم هناك 18 ألف عاطل عن العمل في بلد الخير وهذه مشكلة يجب التصدي لها والعمل على حلها.

### ساحة الإرادة

وبخصوص ما شهدته ساحة الإرادة مؤخرا قال الشايع ان ما حصل لا يدل لا على أصالة ولا على طباع الكويتيين والذي تخفى تحت الغترة والعقال الكويتي ليقوم بأعمال الشغب سيتم كشفه ومحاسبته، هذا إلى جانب ضرورة تطبيق قانون الإحلال والتخفيف من العمالة الوافدة لتفادي مكامن الخطر التي يشكلها مخالفو الإقامات والذين يقيمون ويتجولون بين البيوت ويشكلون خطرا أمنيا كبيرا.

من جهة أخرى، قال الشايع انه لا يجوز التشكيك في القضاء ويجب أن تكون السلطة القضائية على رأس هرم السلطات وأن تأتي مباشرة بعد سلطة صاحب السمو الأمير وأن تكون هيئة مستقلة إداريا وماليا.

وأوضح ان من أكبر المشاكل أيضا التي يعانيها أبناء الكويت مشكلة التعليم حيث ينهي الطلاب دراستهم الثانوية ليصطدموا بواقع جامعي مرير ليس لديه سعة لاستيعاب الأعداد التي تخرجت مع العلم بأن هذه المسألة ليست صعبة وذلك لأن أعداد الطلبة المقبلين على المرحلة الجامعية يمكن حصرها من خلال الثانويات.

هشام الشايع

# التميمي: لن نتردد في محاسبة أي وزير مقصر

أكد مرشح الدائرة الخامسة عبدالله التميمي أن نجاحه في انتخابات 2012 رهن بثقة وخبرة أهالي الدائرة فيه منذ أعوام ماضية، مشيرا إلى أنه سيقبل محاسبته حول أي وعد يطلقه أمام الناخبين ولا يلتزم به.

وأكد في تصريح صحافي أمس ضرورة العمل الجماعي من أجل الكويت والابتعاد عن المصالح الشخصية أو الحزبية أو القبلية أو الطائفية، وأن يكون الانتماء الحقيقي للكويت وأهلها، موضحا أن "السلطتين التشريعية والتنفيذية في قارب واحد من أجل الكويت ورفع مكانتها عاليا أمام دول العالم من خلال الممارسة الديمقراطية الحقة، من دون الدخول في المشاحنات التي أصابت هذه الديمقراطية والتي تؤجج الخلافات فيما بينهم، وعلينا جميعا مواجهة هذه الخلافات بروح عالية من خلال الطرح الراقي ومناقشة الأسباب الحقيقية لهذه الخلافات في وجهات النظر التي تصب بالنهاية لمصلحة الكويت وأهل الكويت".

ودعا التميمي إلى أن "نتذكر المجالس السابقة التي خاضها الآباء والأجداد من خلال المؤسسة الدستورية التي أسست عليها الديمقراطية الكويتية بين السلطتين في ظل التشاور والطرح العقلاني لكافة المواضيع التي ترقى بالكويت وشعبها، وأن على الجميع، وبخاصة المرشحون قراءة خطابات صاحب السمو أمير البلاد قراءة واضحة وجيدة وبتمعن، والعمل بموجب هذا الخطاب لأجل الكويت بعيدا عن الفئوية والطائفية والقبلية والحزبية"، مشيرا إلى أن "عليهم أن يعملوا من أجل الكويت لأنهم يمثلون الأمة وجميع الأطياف، حيث مل الناس من الشعارات والهتافات التي تطيح بالكويت ولا ترقى بها".

وطالب التميمي بتوجيه الاستثمارات الى الداخل، كما دعا المستثمرين الأجانب إلى الاستثمار في الكويت، وهو ما يتطلب تسهيلا في التشريعات والقوانين الذي سيكون ذا أولوية عند نجاحه في الانتخابات وقال "أنتم تدركون انني دائما أطالب الحكومة بتعزيز مكتسبات المواطن، ومنها موضوع المتقاعدين وانشاء صناديق للحرفيين وغيرها من الأمور التي تدر المال على المواطنين معتبرا أن هذا حقهم".

وأكد أن الناخب هو من يحدد مصير البلد بحسن اختيار المرشح الجيد، مشددا على حسن اختيار من يمثل الناخب والبلد التمثيل الجيد طوال أربع سنوات هي عمر الفصل التشريعي للمجلس.

وتحدث عن انجازاته ودوره الرقابي والتشريعي ومن ذلك مشاركته في طرح الثقة بأحد الوزراء، مشيرا إلى أن لديه سجلا لهذه الانجازات، مضيفا لن نتردد في محاسبة أي وزير مقصر حتى لو وصل الموضوع إلى الاستجواب وطرح الثقة.

عبدالله التميمي

## الرشيد لمراجعة خطة التنمية من المعوقات والعراقيل

محمد الرشيد

اعتبر مرشح الدائرة الأولى محمد الرشيد أن "من يطلق شعارات التنمية، من دون أي إنجاز فعلي نتلمسه على أرض الواقع يبيع وهما للمواطنين، الذين يترقبون البدء في تنفيذ مشاريع تنموية ضخمة".

وقال الرشيد في تصريح صحافي أمس: "إن المواطنين يأملون بنهضة تنموية على صعيد التعليم والصحة والاقتصاد والمدن الإسكانية وغيرها من المشاريع الحيوية"، مشددا على "ضرورة مراجعة خطة التنمية التي جُمدت تفاصيلها بسبب المعوقات والعراقيل الناجمة عن البيروقراطية والمحسوبية وعدم تحمل المسؤولية".

وبين الرشيد "أن البرامج والتصريحات التي تلاعبت بأحلام المواطنين في الفترة الماضية والمتعلقة بإنجاز مشروعات وطنية كبرى ينعم في ظلالها المواطن بالأمن والرفاهية والاستقرار المجتمعي الشامل، كانت مجرد وعود على الورق ولم يتحقق على أرض الواقع سوى مزيد من الاحتقان المجتمعي والتراجع الاقتصادي والتوتر السياسي".

وأرجع الرشيد أسباب تردي الوضع التنموي إلى "غياب الرؤية وارتباك الأولويات رغم امتلاك البلاد فوائض مالية ضخمة وخبرات كفؤة"، مضيفا: "وللأسف باتت طموحاتنا دون مستوى إمكانات الكويت كبلد نفطي يقع في مركز التجارة العالمية في ملتقى الحضارات والثقافات، التي تتيح له التنوع والتلاقي مع قيم إسلامية وعربية تجعله وطنا متفردا في إمكاناته وقدراته على الفعل والإنجاز".

### التنمية والفساد

وأكد الرشيد أن "التنمية والفساد لا يمكن أن يسيرا في خطين متوازيين بل يجب قطع خط الفساد ومواجهته والتصدي له من خلال فتح ملفات الفساد وإقرار قوانين مكافحة الفساد، وعلى رأسها هيئة النزاهة والشفافية وقانون حماية المبلغ وإقرار الذمة المالية وتعارض المصالح، وذلك لإعادة الأمور إلى نصابها الصحيح كون مثل هذه التشريعات ستضع رقابة فعلية على محاولات أصحاب المصالح والنفوس الضعيفة التي تسعى للتكسب المالي عبر مواقعهم السياسية والقيادية في البلد، حينها يمكن البدء في إدارة عجلة التنمية ووضع النقاط على الحروف والانطلاق بخطط واقعية قابلة للتنفيذ وتلامس احتياجات وتطلعات المواطنين".

## المطيري لمنح المواطن تأميناً مجانياً للعلاج في المستشفيات الخاصة

رائد المطيري

أكد مرشح الدائرة الثالثة رائد نايف المطيري أن تحقيق التنمية في كل المجالات العلمية والصحية والاقتصادية سيكون محل الاهتمام الأول في برنامجه الانتخابي.

وقال المطيري في تصريح صحافي امس ان وزارة الصحة حاليا همها الوحيد زيادة سعة المستشفيات دون تطوير حقيقي، مقترحا منح المواطن الكويتي تأمينا مجانيا للعلاج في المستشفيات الخاصة كما هي حال موظفي البترول، داعيا الى تطبيق مقترحه في أسرع وقت مشيرا الى ان الحل الجذري للمشكلة يكمن في تبني مستشفيات جديدة كليا وفق اطار زمني محدد سواء للكويتيين او للوافدين لتحسين الخدمات الطبية لكل من يعيش على ارض الكويت.

وأكد ضرورة تسهيل الابتعاث الى الخارج للشباب للحصول على اعلى الشهادات لخدمة الوطن مستقبلا، لافتا الى أن نهضة الدول وتقدمها وتطورها من اهم اسبابها المستوى التعليمي والثقافي للمواطنين ولنا في مبرة الملك عبدالله خير مثال لتطوير المواطن واستغلال طاقات الشباب بالتعليم لخدمة الوطن.

وشدد المطيري على أهمية العمل على حماية الدستور وتفعيل القوانين وتطبيقها وحماية الحريات، والعمل على اعادة هيبة الدولة ومؤسساتها بما فيها اعادة الثقة بين المواطن والحكومة التي شابها الكثير من اللبس بسبب تفشي الفساد في الاجهزة الحكومية، واعادة الهيبة لمجلس الامة لانه بيت كل كويتي وبه تناقش كل قضايا المجتمع وإيجاد الحلول لها.